

اليمن

في الأيام الماضية، برزت إلى العلن مؤشرات قوية إلى ذلك الاحتدام (ا ف ب)



لا تنظر السعودية بارتياح إلى التحركات الإماراتية في محافظة حضرموت. تبدو الرياض، في الوقت الراهن، كالمضطر إلى «بلع الموسى» ليس إلا. اضطرارٌ قد لا تستمر مقتضياته في الفترة المقبلة، على ضوء ما يعتمك في المحافظة الشرقية، الأكبر مساحة على مستوى اليمن، من اضطراع سياسي

السعودية «تبلع الموسى» الإماراتي في حضرموت... إلى متى؟

دعاء سويدان

صحيح أن المملكة مرغمة على «مسيرة» شقيقتها لاعتبارات عدة؛ من بينها: الدور الذي تلعبه أبو ظبي في إطار عمليات تحالف العدوان، والضابط الأميركي الذي يريد للإماراتيين دوراً متقدماً على البحرين الأحمر والعربي، إلا أن السعودية قد تجد نفسها في نهاية المطاف إزاء خيارات تصادمية، لطالما تكررت بوادها في مدينة عدن، ولا يُستبعد أن تمتد، اليوم، إلى حضرموت.

موقفٌ أثار ردود فعل ساخطة في أوساط الأجنحة «الحضرمية» المحسوبة على الإمارات، وبلغ الأمر بأحدهم حد القول: «لن نجعل السعوديين يديرون حضرموت بالريموت كونترول، مهما كانت أموالهم وأعمالهم... قولوا لهم يقطعوا المصروف». بالتوازي مع ذلك، أعلنت بعض وجوه قبيلة كعدة، من الشخصيات المحسوبة على السعودية، انسحابها هي الأخرى من المؤتمر، معتبرة أن «من الحكمة والعقل أن يجري هذا المؤتمر بتنسيق وتوافق مع قيادة التحالف العربي، وعلى رأسها المملكة العربية السعودية والإمارات». وناشدت القبيلة الرئيس المستقيل، عبد ربه منصور هادي، تأجيل عقد المؤتمر «حتى لا يخلق فتنة».

أدارت الإمارات الأذن الطرشاء

للمناشدات السعودية، وانعقد المؤتمر برعاية رجل أبو ظبي في حضرموت، المحافظ أحمد بن بريك، وحماية قوات «النخبة الحضرمية» التي تسعى الدولة الثانية في تحالف العدوان إلى توسيع صلاحياتها. المفارقة أن الوثيقة

أدارت الإمارات الأذن الطرشاء للمناشدات السعودية وعقد مؤتمرها

الصادرة عن «المؤتمر» طالبت هادي بالإسراع في المصادقة على إعلان حضرموت «إقليماً مستقلاً»، واضعة ذلك في إطار تطبيق مخرجات الحوار الوطني، علماً بأن هذه الأخيرة تنص على إقليم متكون

من حضرموت والمهرة وشبوة وسقطرى. مفارقة فهم منها أن ابن بريك، ومن ورائه أبو ظبي، يريدان الإبقاء، ولو شكلياً، على خيوط «التحالف» مع الرياض، تماماً كما فهم ذلك من إعلان ابن بريك تشكيل لجنة من أعضاء المؤتمر، ستقوم بزيارة كل من السعودية والإمارات، وشكرهما على «ما بذلناه في سبيل انعقاد المؤتمر».

بخلاف ما تقدم، كل ما تضمنته الوثيقة يشي بما ترسمه الإمارات من محددات لمستقبل المحافظة الغنية بالنفط، والمطلة على البحر العربي. إلى جانب مطالباتها بإعلان حضرموت، منفردة، كإقليم، نصت الوثيقة على أنه «يحق لأبناء حضرموت ترك الاتحاد متى رأوا أنه لم يعد على النحو الذي اتفق عليه»، ما يؤشر إلى نية كامنة بسلب

حزرموت عن الكيان اليمني، حتى لو اتخذ الأخير صورة دولة اتحادية متشكلة من أقاليم.

كما أن الوثيقة تضمنت عدة بنود، مفادها التشديد على الدور الإماراتي المتقدم في حضرموت. من ذلك، على سبيل المثال، اعتبار يوم إعلان «النخبة» الموالية للإمارات «تحرير حضرموت من القاعدة» عطلة رسمية، وتوفير المشتقات النفطية اللازمة لتشغيل محطات الكهرباء في ساحل حضرموت وواديها بكلفة إجمالية بلغت 7 مليارات ريال (علماً بأن ابن بريك كان قد أعلن في أوائل نيسان نية الإمارات إنشاء مصفاة نفطية بكامل ملحقاتها في مدينة الشحر، على مقربة من ميناء الضبة النفطي)، واعتماد حضرموت «منطقة عسكرية واحدة بقيادة حضرمية، وتعزيز قوات النخبة الحضرمية ورفع جاهزيتها القتالية بما يضمن قيامها بالمهام المناطة بها» (يقر التقسيم الحالي للمناطق العسكرية في اليمن منطقة عسكرية أولى تنتشر في شمال حضرموت ومقرها سيئون، ومنطقة عسكرية ثانية تنتشر في جنوب حضرموت والمهرة وسقطرى ومقرها المكلا).

هذه المخرجات لم ترق جناح «الشرعية» الموالي للسعودية. لم تكد تمر 3 أيام على اختتام المؤتمر، حتى أعلن استقبال هادي في مقر إقامته في الرياض «مشائخ ووجهاء وشخصيات اجتماعية من إقليم حضرموت». وأعاد هادي، خلال اللقاء، التشديد على «بناء اليمن الاتحادي الجديد المكون من ستة أقاليم، بينها إقليم حضرموت»، واعداً بـ«أننا سنعمل على توجيه الحكومة باستمرار العمل على استكمال تأسيس الأقاليم»، في رد ضمنى على ما ورد في وثيقة «مؤتمر حضرموت الجامع». في اليوم نفسه، غرّد نائب الرئيس المستقيل، المحسوب على «التجمع اليمني للإصلاح» (إخوان اليمن)، في حسابه على «تويتر»، قائلاً: «الانقلاب على مخرجات الحوار هو انقلاب على أحلام اليمنيين في التغيير والبناء، والدولة الاتحادية المكونة من ستة أقاليم هي الضامن لأمن اليمن». وعلى النخبة نفسها، عزف رئيس حكومة هادي، أحمد عبيد بن دغر، قبل يومين، مؤكداً أن «السلطة الشرعية لن تسمح أبداً بانقسام اليمن ولا بتجزئته، ولن تسمح أبداً بسقوط الشرعية».

حتى الآن، لا تزال الردود السعودية على «المؤتمر الحضرمي» الإماراتي مقتصرة على الجانب الكلامي، حيث تتناوب الوجوه الموالية للرياض على مهاجمة المؤتمر، إلا أن الأمور قد لا تبقى مقتصرة على هذه الحدود، إذا ما قررت أبو ظبي المضي في تطبيق مخرجاته. في هذا الإطار، تفيد المعلومات الواردة من حضرموت بأن السعودية بدأت تحركات فعلية، غير مباشرة، بهدف استعادة حضورها في المحافظة، وخصوصاً أن الإمارات متجهة نحو مزيد من التوسع الأفقي والعمودي في جنوب اليمن. توسع يشمل، ألقياً، التمدد في المحافظات الجنوبية الرئيسية، بما في ذلك سقطرى التي لا يستبعد البعض قيام أبو ظبي، لاحقاً، بعد استكمال سيطرتها عليها، باستفتاء سكانها على الانضمام إلى الاتحاد الإماراتي، وكذلك المهرة التي ستكون، في حال امتداد العين الإماراتية إليها، محل تنازع مع سلطنة عمان. أما عمودياً، فتشتغل الإمارات على «تفريخ» القوى العسكرية الموالية لها، وكسب رضى السكان بمشاريع اقتصادية واستثمارية تطال الموانئ والمطارات والخدمات وفي ما بدا أنه ردٌ سعوديٌّ على التحركات الإماراتية، أقال عبد ربه منصور هادي، مساء أمس، محافظ عدن عيديروس الزبيدي (صاحب نفوذ واسع، وموال للإمارات)، وعيّنهُ سفيراً في وزارة الخارجية، فيما عُيّن عبد العزيز المفلحي بدلاً منه.

«أسبرطة الجديدة»

قبل أيام، استعاد وزير الدفاع الأميركي الحالي الجنرال جيمس ماتيس، قصة أسبرطة (المدينة - الدولة في اليونان القديمة)، التي لعبت أدواراً أكبر من حجمها الطبيعي، مشبهاً دولة الإمارات بها. مقارنة ماتيس التاريخية لا تبدو خيالية، إذ إن أبو ظبي تعدد إلى الانتشار العسكري والأمني، تحت غطاء مشاريع تجارية، على طول الخط البحري الاستراتيجي الممتد من عمق الخليج العربي إلى نقاط البحر الأحمر الحساسة، المتوزعة بين صفتي القرن الأفريقي والشواطئ اليمنية. مروراً ببحر العرب وجزره المستحكمة بالمرات المائية الدولية، كأرخبيل سقطرى اليمني. هذا الدور الكبير في الإقليم للمشبيخة الصغيرة من حيث الحجم الجغرافي والديموغرافي، يستحسنه الأميركيون من حليفهم، بل ولا يخفون مفاضلته على الدور الموازي للمملكة السعودية. تصريحات ماتيس

عن «أسبرطة الصغيرة» توضح عقيدة أميركية تجاه الحلفاء الخليجيين، تحتل فيها الإمارات رأس اللائحة. نظراً إلى طابع أبو ظبي، الأقل تزمناً، والأكثر انفتاحاً من الناحية الدينية. تفضيل الأميركيين للإمارات على السعودية، أعطى أبو ظبي مساحة أوسع للعمل، تتجاوز المظلة السعودية، وآخر تمظهرات هذا النشاط، التمدد في محافظة حضرموت اليمنية. المنطقة الأهم تاريخياً، بالنسبة إلى السعوديين. فلطالما جرى الحديث عن أطماع سعودية في المحافظة اليمنية الأكبر، قوامها استغلال التشابك القبلي وتشابه العادات والتقاليد بين سكان المحافظة وجيرانهم في الشمال، حيث الكثير من الحضارم المنجسين سعودياً، وظهرت قبل مدة وثيقة طالب فيها مشايخ من الحضارم بضم المحافظة إلى المملكة. في خطاب موجه إلى الملك السعودي. وكانت قد جددت وثائق «ويكيليكس» عام 2011 تأكيد مشروع الخط الاستراتيجي للوصول إلى بحر العرب. وفي خلال الحرب الحالية، ظهر مشروع «قناة سلمان» المائية الممتدة إلى بحر العرب. لكن الجديد اليوم أن المساعي الإماراتية في إقامة إقليم حضرموت تنسف الأحلام السعودية بإقامة إقليم يضم المهرة وحضرموت، ضمن مشروع «الأقاليم الستة».



على الدور الموازي للمملكة السعودية. تصريحات ماتيس

المضي به، مجلية تمسكها بـ«تجزئة» ملفات جنوب اليمن، والتعامل مع كل ملف بما تقتضيه مصلحة أبو ظبي. باكراً، بدأت الرياض «التشويش» على المؤتمر الذي انعقد في 22 من الشهر الجاري، غير أن الأيام القليلة التي سبقت انعقاده شهدت تكثيفاً غير مسبوق للمواقف المناوئة له. مجموعة رجال مال وأعمال سعوديين (من أصل حضرمي)، يتصدرهم عبدالله أحمد بقشان ومحمد حسين العمودي، ويُنظر إلى تصريحاتهم بوصفها تعبيراً عن الموقف الرسمي السعودي، أصدروا قبيل خمسة أيام من بدء الفعالية بياناً أعلنوا فيه انسحابهم من المؤتمر، كونهم، بحسب البيان: «يحملون الجنسية السعودية، ولن يشاركوا في أي تكوين سياسي، وسوف يعملون بما يتوافق مع قيادة المملكة». وشدد الموقعون على ضرورة «التنسيق مع قيادة التحالف العربي، وعلى رأسها السعودية، من أجل إنتاج المؤتمر وضمان تنفيذ مخرجاته».